

Distr.: Limited
30 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

الاستنتاجات المتفق عليها^(١)

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

إن اللجنة،

- ١- ترحب بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الذي يقدم تحليلاً مفصلاً بشأن مجموعة من القضايا، ومنها قضية الاستثمار في مجال الزراعة في البلدان النامية.
- ٢- تلاحظ أن زيادة الكفاءة الإدارية عنصر هام لتيسير الأعمال التجارية، ولبناء الهياكل الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك عن طريق الاستثمار العام والخاص.
- ٣- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته المتعلقة ببناء القدرات من أجل دعم البلدان النامية في إنشاء بوابات إلكترونية خاصة بالمعلومات.
- ٤- تقر بأهمية الكفاءة الإدارية في تيسير الأعمال التجارية، ولا سيما أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشدد على ضرورة توافر الشفافية التي تساهم في مكافحة الفساد. وتشير إلى أن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال بناء القدرات التقنية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق برنامج تطوير المشاريع (إمبريتك) يؤدي دوراً هاماً في إكساب المهارات في مجال تنظيم المشاريع، وهي مهارات تمكن بعض

(١) كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وترحب بتوسيع نطاق برنامج إميريتك ليشمل بلداناً نامية أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وتعرب عن تقديرها لما يبذله الأونكتاد من جهود دعماً لإشاعة روح المبادرة بتنظيم المشاريع.

٥- تعرب عن القلق إزاء أثر الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية على التنمية المستدامة، وحيال التقدم متفاوت نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتشدد على أهمية الاستثمار في الزراعة ضماناً لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتؤكد على ضرورة العمل من أجل هئية بيئة مؤاتية ويمكن التنبؤ بها تفضي إلى الاستثمار المباشر في مجال الزراعة.

٦- تقر بأن الاستثمار في مجال الزراعة يمكن أن يساهم في بناء القدرات وإحراز تقدم نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- تطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل وبالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى، عملها بشأن المبادئ المتعلقة بالاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك متابعةً لمداورات مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤، وتؤكد على ضرورة انتهاج عملية تنسم بالشفافية والشمول لوضع ودراسة هذه المبادئ التي من شأنها أن تتيح مساهمة غزيرة من الحكومات ومن كافة الجهات صاحبة المصلحة المعنية.

٨- تشدد على أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة وتنويع الاقتصاد بالنسبة إلى البلدان النامية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأونكتاد أن يقوم، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، بزيادة مساعدته إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في مجالات كالاستثمار والتكنولوجيا.

٩- تناشد أمانة الأونكتاد أن تسعى بنشاط إلى مواصلة تنفيذ الولاية التي عهد بها إلى الأونكتاد بموجب اتفاق أكرأ في ما يتعلق بالقضايا المتصلة بالاستثمار، بغية مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على بناء قدراتها الإنتاجية في مجال الزراعة وتحقيق نمو وتنمية مطردين. بما يمكنها، في جملة أمور، من إحراز مزيد من التقدم على درب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ثانياً - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء

١٠- تحيط علماً بتقارير كل من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، عن دورته الثانية (الوثيقة TD/B/C.II/MEM.1/7)؛ واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، عن دورته الثانية

(الوثيقة TD/B/C.II/EM.2/6)؛ واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية، عن دورته الثانية (الوثيقة TD/B/C.II/EM.3/6)؛ واجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيا الخضراء والمتجددة كحل للطاقات من أجل التنمية الريفية (الوثيقة TD/B/C.I/EM.3/3)؛ واجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية (الوثيقة TD/B/C.II/EM.1/3).

ألف - اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، في دورته الثانية

١١- ترحب بتحديد نتائج قابلة للتنفيذ، بما في ذلك وضع مجموعة من الممارسات الجيدة بشأن سياسات تنظيم المشاريع ووضع مؤشرات أساسية بشأن تطوير تنظيم المشاريع.

١٢- تشجع على استحداث أداة لصنع السياسات في مجال تطوير تنظيم المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد، بالاستناد إلى أطر السياسات العامة والمؤشرات الأساسية، ومع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من سائر المؤسسات الحكومية الدولية والجهات صاحبة المصلحة المعنية.

١٣- تشجع الأونكتاد على أن يتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى من أجل وضع مؤشرات ذات صلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تُستخدم كأساس لصياغة توصيات فعالة تتعلق بالسياسات العامة؛ وأن يستكشف إمكانية وضع قائمة مشتركة بالمؤشرات المتعلقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تكون مناسبة لواقع البلدان النامية، وأن يضطلع بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً؛ وأن يقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأن يساعد واضعي السياسات في صياغة سياسات تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكون موجهة نحو التنمية.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، في دورته الثانية

١٤- ترى أن النهوض بالاستثمار، العام منه والخاص، في القطاع الزراعي هو واحد من العناصر الرئيسية للتصدي للتحدي الذي يمثله انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الغرض، تقر بأهمية تحسين تخطيط الاستثمار، وتقاسم المعارف والخبرات، وبناء القدرات، وتيسير التجارة في القطاع الزراعي، والتعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، تشجع الأونكتاد على أن يواصل عمله من أجل النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي.

١٥- ترى كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة وفي الصناعات والخدمات المتصلة بالزراعة، في ظل توافر الشفافية والتنظيم المناسب، يشكل عنصراً استراتيجياً هاماً يمكن أن يساعد في تعزيز قنوات تسويق منتجات البلدان النامية، وفي النهوض بالدراية التكنولوجية والمهارات الإدارية.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

١٦- تشدد على أهمية مجموعة من العناصر، كتهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار، لا سيما بالنظر إلى تزايد أهمية الاستثمار كقوة محركة للتنمية، ولنقل التكنولوجيا.

١٧- تشير إلى الأثر الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في الأرياف وتعرب عن تأييدها لمشروع وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بالاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد الحاجة إلى انتهاج عملية تتسم بالشفافية والشمول تتيح مساهمة غزيرة من الحكومات ومن كافة الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وتطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى تحقيقاً لهذا الغرض، وذلك تمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤ وإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٩.

١٨- تشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التصدي لآثار تغير المناخ على التجارة والاستثمار في البلدان النامية، وتطلب إلى الأونكتاد أن يركز فيما يقوم به من تحاليل تتعلق بالسياسات العامة على القضايا المتصلة بالتجارة والاستثمار، وذلك وفقاً للمهمة المنوطة به بموجب الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكر.

١٩- تشير إلى أنه من المهم أن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى التي تتمتع بخبرات عالية فيما يتعلق بقضايا الاستثمار الدولي، بتحديد ومعالجة التحديات المطروحة والفرص المتاحة فيما يتصل بالاستثمار الدولي، من أجل المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان. وترحب في هذا الصدد بالتعاون القائم مع مؤسسات أخرى في مجال إعداد تقارير فصلية عن التدابير التي تؤثر في الاستثمار الدولي.

باء - اجتماعات الخبراء الأحادية السنة

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية

٢٠- تشجع الحكومات على أن تنظر في إدراج تكنولوجيات الطاقة المتجددة في السياسات الوطنية، وتقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة والاستثمار في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٢١- تطلب إلى الأونكتاد أن يقوم، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، وبالتعاون مع سائر المؤسسات المعنية، بتحليل أفضل الممارسات في مجال النهوض بالاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الهياكل التحفيزية وتطوير تنظيم المشاريع.

اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

٢٢- تؤكد على أهمية وجود بيئة مؤاتية تسمح للاستثمار الأجنبي المباشر بأن يؤدي دور العامل الحافز للتنمية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك دور الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة في النهوض بالطاقة الإنتاجية المحلية عن طريق تشجيع تخصيص الموارد بكفاءة أكبر وزيادة الكفاءة التكنولوجية والتنظيمية. وتلاحظ أن عدم كفاية القدرات المحلية يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتأثيرها على التنمية. وتشير كذلك إلى أهمية عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار، بما في ذلك عمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٢٣- تقرر بأن زيادة الاستثمار وتراكم رأس المال يرتبطان بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة وبجشد الموارد المحلية، وأن الاقتراض الأجنبي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تمويل الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية والارتقاء بها، ولا سيما عندما يتعذر الحصول على النقد الأجنبي عن طريق الصادرات.

جيم - فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٢٤- تحيط علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السادسة والعشرين كما يرد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/54، وبلاستنتاجات المتفق عليها المضمنة في التقرير؛

٢٥- توافق على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته السابعة والعشرين.